شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

تعليق قديم على قرار جديد لرئيس الحكومة!

مع انني وصفت (أمس) ما حدث في المؤتمر الصحفي لمديرية شرطة بغداد يوم الأحد الماضي "فضيحة بجلاجل الى أن يثبت العكس"، لم يسعدني أبداً قرار رئيس الوزراء باعادة التحقيق في قضية عضو مجلس محافظة بغداد ليث مصطفى الدليمي وعدد ممن اتهموا بالارهاب، فالقرار كان مؤشراً آخر على نفوذ السلطة التنفيذية الطاغي وهامشية نفوذ السلطة القضائية.

القرار الصحيح الذي كان على رئيس الوزراء أن يتخذه، وعليه أن يتخذه الآن، هو منع القوات المسلحة (الشرطة والجيش) وأجهزة الأمن من أخذ القانون بأيديها والعمل نيابةً عن القضاء، وفي هذا الإطار كان عليه أن يُصدر قراراً واضحاً بالتوقف عن "التقليد البعثي البغيض" ببث "اعترافات" المتهمين أمام وسائل الإعلام، وترك الأمر برمته الى القضاء.

منذ أربعة أشهر كتبت في هذا العمود (١٩ كانون الثاني الماضي) تعليقاً بعنوان: "حكومتنا والتقليد البعثي البغيض" أعيد هنا نشره لأنني أجده أنسب تعليق على قرار رئيس الوزراء الأخير.

قلت في ذلك التعليق:

تتمسك حكومتنا الميمونة بتصرفات تعوزها الشرعية والأخلاقية. وهي تصرّ عليها بعناد عجيب وغريب برغم الاعتراضات والانتقادات من محافل سياسية وإعلامية، كما لو أن الحكومة مصابة بالطرش والعمى في آن حيال هذه الاعتراضات والانتقادات.

من هذه التصرفات الاعتقال العشوائي والتعذيب النفسي والجسدي للمعتقلين، وهما مما يحرّمه تحريماً صريحاً الدستور الذي استفتي عليه الشعب قبل ست سنوات، وكذلك عرض "اعترافات" متهمين على التلفزيون، وهو ما لم ينص عليه أي قانون نافذ فضلاً عن أنه عمل غير أخلاقي.

الحكومة تؤكد دائماً على لسان كبار مسؤوليها أن القضاء في بلادنا مستقل وأن استقلاليته محترمة ومضمونة من جانب السلطة التنفيذية، بيد أن هذه الحكومة تناقض نفسها بنفسها إذ تتجاوز على صلاحيات السلطة القضائية باعتقال الناس من دون تصاريح قضائية كما حصل في مرات عديدة منذ نحو سنة حتى الآن مع نشطاء التظاهرات السلمية على سبيل المثال، وبعرض "الاعترافات" من دون أي سند قانوني أو قرار من السلطة القضائية.

الاعترافات المتلفزة بالذات، كما الاعتقالات العشوائية وإساءة معاملة المعتقلين، عمل غير أخلاقي تماماً، وهو يعكس شعور الحكومة بعدم ثقة الرأي العام بسلامة إجراءاتها وباستقلال السلطة القضائية. فلو كانت الحكومة واثقة من أن الشعب على قناعة باستقلال القضاء ما احتاجت إلى عرض الاعترافات تلفزيونياً.

في البلدان الديمقراطية التي تتمتع فيها السلطة القضائية بالاستقلال الحقيقي لا الشكلي، لا تعرض السلطات الحكومية اعترافات المتهمين أو المدانين حتى لو كان الأمر يتعلق بقضايا الإرهاب والأعمال المهددة للأمن الوطني، وإنما يتولى القضاء عرض نتائج التحقيق والمقاضاة بعد الانتهاء من الإجراءات التحقيقية والقضائية التي تتضمن تمكين المتهمين من توكيل محامي دفاع عنهم، فالمبدأ الثابت والمحترم في بلاد الديمقراطية الحقيقية ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهذه الإدانة لا تقررها أجهزة السلطة التنفيذية وإنما السلطة القضائية.

يجب أن تُدرك الحكومة أن عرض الاعترافات، عدا عن كونه عملاً غير قانوني وغير أخلاقي، لا يكرّس الثقة بها وبإجراءاتها، بل يعصف بها تماماً، فمما يثبّت هذه الثقة هو ضمان الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وتركها تعمل وتقرر بحرية غير منقوصة.

عندما يكون الشعب واثقاً بحكومته وبسلطته القضائية، كما هي الحال في بلدان الديمقراطية الحقيقة، لا يحتاج إلى عرض الاعترافات لإقناعه بصحة وسلامة الإجراءات الحكومية والقضائية.

الاعترافات المتلفزة تقليد بغيض بدأه نظام البعث الأول بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي وواصله نظام البعث الثاني بقيادة صدام حسين. أفلا تجد حكومتنا غضاضة في السير على ذلك الدرب القذر؟ وكيف لنا أن نؤسس لنظام ديمقراطي في ظل التجاوز على القانون والأخلاق؟

إذا كانت الحكومة تحترم نفسها وتحترم من انتخبوها فلتُلزم أجهزتها ومؤسساتها بالكفّ عن كل الممارسات الخارجة على القانون والأخلاق.

الحكيم وعبد المهدي قد يلتحقان بالمشاورات.. و"لا رجوع عن تنحية المالكي"

الأحرار والعراقية والكردستاني تجمع تواقيع نوابها لسحب الثقة وتلتقي طالباني اليوم في دوكان

قال مصدر سياسي رفيع إن الرئيس جلال طالباني سيلتقي في دوكان اليوم الأربعاء كبار قادة الكتل المعترضين على سياسات رئيس الحكومة نوري المالكي، ليطلع على آخر ما توصلت اليه مداولاتهم بشأن الأزمة السياسية المتصاعدة في البلاد، في وقت كشف ان التيار الصدري والتحالف الكردستاني والقائمة العراقية، باشروا بجمع تواقيع نوابهم لتقديم طلب سحب الثقة عن رئيس الحكومة، إلى رئاسة الجمهورية.

□ أربيل – بغداد / المدى

وذكر المصدر في حديث لـ"المدى" ان كلا من رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ووفد رفيع يمثل زعيم التيار مقتدى الصدر الى جانب اياد علاوي زعيم القائمة العراقية واسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وصالح المطلك نائب رئيس الوزراء، سيحلون ضيوفا على بيت رئيس الجمهورية في منتجع دوكان اليوم الأربعاء.

كما كشف المصدر ان من غير المستبعد وصول عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى، الى السليمانية خلال الساعات المقبلة للانضمام الى المشاورات، موضحا ان القيادي في المجلس ونائب رئيس الجمهورية المستقيل عادل عبد المهدي، يمضي عطلة في منزله بمنتجع دوكان وربما يجري الاستفادة من تواجده هناك لاشراكه في المناقشات بالغة الحساسية.

ويوم الاثنين الماضي عقد قادة ٣ من كبريات الكتل السياسية اجتماعا مهما في اربيل، شهد تأكيدا على مقررات اجتماع النجف الاخير الذي طلب من التحالف الوطني طرح بديل لرئيس الحكومة نوري المالكي.

ووقع كبار القادة في منزل السيد مقتدى الصدر بالنجف خلال اجتماع في ١٩ من الشهر الجاري، رسالة هي الاولى من نوعها منذ تشكيل الحكومة الحالية قبل عامين، تنص على طلب استبدال المالكي، لانه بات جزءا من التأزيم وأصبح طرفا غير صالح للتفاوض، فيما ترد كتلة رئيس الحكومة بأن "باب الحوار" ما يزال مفتوحا.

وقال المصدر ان القائمة العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري الى جانب اطراف مستقلة داخل التحالف الوطني "باشروا جمع تواقيع نوابهم لغرض سحب الثقة عن رئيس الحكومة، وتقديمها الى رئيس الجمهورية" متوقعا ان يجري الانتهاء من ذلك في غضون ايام.

وأضاف "هذا الاجراء سيكون اوضح رد على ما تحاول كتلة ائتلاف دولة القانون اشاعته بشأن وجود انقسامات داخل الكتل الكبرى المعترضة على سياسة المالكي والتي تتهمه بالتفرد والاستبداد ونقض الالتزامات السابقة".

واذا نجحت الاطراف المذكورة في جمع تواقيع نوابها، فإن ذلك سيكون اقوى تهديد يواجه المالكي الذي بقي في منصبه ٦ اعوام متواصلة.

ومنذ انسحاب الجيش الامريكي من العراق نهاية العام الماضي، سجلت الاحزاب الرئيسة المشاركة في ائتلاف الحكومة اعتراضات واسعة على سياسة المالكي في ادارة الدولة، متهمة اياه بمحاولة "الهيمنة على كل شيء" وتهديد مبدأ الفصل بين السلطات وإلحاق الهيئات المستقلة بمكتبه، فضلا عن تجاهله لفقرات مهمة نصت عليها اتفاقية اربيل ٢٠١٠، تتعلق بتفاصيل مراجعة اداء الدولة وتنظيم عمل مجلس الوزراء وباقي المؤسسات الحساسة.

وذكر المصدر ان ائتلاف دولة القانون يحاول ان يشيع ان هناك خلافا بين طالباني وبارزاني "لكن الرئيس يبلغ زائريه دوما انه يحاول من موقعه كرئيس للجمهورية ان يجد المخارج المعقولة للأزمة الراهنة، وان الاستقالة ستكون خياره الاخير، كما تحدث معهم بلغة الرجاء ان لا يجعلوه مخيرا بين المالكي وبارزاني".

ولم يستخدم الرئيس تعبير سحب الثقة حتى الان وهو متمسك بمبادرته ذات النقاط الثمانية التي تطلب عقد اجتماع وطني، لكن من المفترض ان اطراف اربيل ستبلغه بأن سحب الثقة خيارها النهائي. وكان طالباني قد وضع استقالته في تصرف رئيس اقليم كردستان كي يجري استخدامها ان لزم ذلك في عملية سحب الثقة عن المالكي.

الى ذلك قال مصدر رفيع في التيار الصدري لـ"المدى" ان المجتمعين في اربيل "اكدوا رسالة النجف التي طلبت تنحية المالكي، وسينقلون ذلك الى الرئيس طالباني" موضحا ان "عملية جمع تواقيع النواب المطلوبة في عملية سحب الثقة، قد بدأت".

وتوقع ان تنجح العراقية والكردستاني والصدري بجمع تواقيع نحو "١٨٠ نائبا" وهو اكثر من المطلوب دستوريا.

وتنص المادة الثامنة من الدستور على ان "لرئيس الجمهورية تقديم طلب الى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء" كما ان "لمجلس النواب بناء على طلب ٢٠ في المئة من اعضائه، سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز ان يقدم هذا الطلب الا بعد استجواب" موجه الى رئيس الحكومة.

وقال القيادي في التيار الصدري "ان اطراف اربيل لا تريد ان تستجوب المالكي، والخيار هو تقديم التواقيع لرئيس الجمهورية كي يتولى المهمة" مشيرا الى ان استجواب المالكي "سيمنحه المزيد من الوقت، وسيشجعه على استخدام مختلف الضغوط غير المشروعة والتي تدعو للقلق".

وكانت المصادر أوضحت لـ"المدى" امس الاول، ان النقطة المهمة التي جرى التأكيد عليها خلال اجتماع اربيل الاثنين الماضي، هي "عدم التراجع عن مقررات اجتماع النجف الاخير بما فيه طلب استبدال المالكي"، اذ لم يجد المجتمعون "اي رد ايجابي في رسالة التحالف الوطني، ولذلك اتفقوا على بلورة آليات يمكنها ان تحقق اهداف المعترضين على سياسة نوري المالكي في ادارة الدولة".

وكان التحالف الوطني عقد اجتماعا مطولا في بغداد مطلع الاسبوع لم يخرج بموقف واضح من "رسالة النجف"، حيث تشهد هذه الكتلة انقساماً حاداً بشأن دعم المالكي او سحب الثقة عنه، بينما تظل اطراف اخرى مطالبة بـ"موقف وسطي" وتتحدث عن عدم فوات فرص الاصلاح.

لكن المصادر التي حضرت اجتماع اربيل الثاني قالت ان الاطراف المجتمعة "رأت انه لا يوجد ما يدعو للتراجع عن استبدال المالكي، خاصة بعد ان لمسوا طيلة الاسبوع الماضي تعنت الطرف الآخر وعدم لمس اي رد ايجابي".

واضافت "ان اطرافا في التحالف الوطني ابلغوا المجتمعين في اربيل انه لا يوجد موقف موحد داخل الكتلة" التي تضم ابرز الاحزاب الشيعية وذلك خلافا لما حاولت كتلة دولة القانون اشاعته خلال الايام الماضية.

جانب من مباحثات اربيل.. (أرشيف)

مفوضية الانتخابات تقترح تعديل نظام الاقتراع

□ بغداد/المدى

اقترحت مفوضية الانتخابات امس الثلاثاء تعديل نظام الاقتراع في البلاد من خلال المزج بين أكثر من نظام انتخابي ليكون أكثر "مرونة" للناخب والمرشح.

ومن المتوقع أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات في ٣١ كانون الثاني من العام المقبل فيما ستجرى التشريعية في شهر آذار من العام الذي يليه.

ووافقت الحكومة العراقية في أواخر ٢٠٠٩ على قانون يتضمن انتقالا إلى نظام القائمة المفتوحة الذي يسمح للناخبين بالتصويت لمرشحين وليس فقط لأحزاب.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية في بيان إنه بالرغم من المزايا الجيدة لنظام القائمة المفتوحة فإن الكثير من العيوب تعتريه وأهمها اختلال التكافؤ بين المرشحين وصعوبة تطبيق نسبة النساء (الكوتا).

وأشار إلى أن مقترحه لتعديل النظام الانتخابي يقضي بـ"مزج أكثر من نظام انتخابي لتحقيق أكبر قدر من المرونة للمرشح والناخب".

وقال إن فكرة مزج الأنظمة الانتخابية ترتكز في الأساس على التمثيل النسبي والأغلبية وكلاهما يكملان الآخر في حال حصول أي خلل.

وقال أيضا إن عمليات المزج موجودة في دول أوروبية عدة.

واستخدم نظام القائمة المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات السابقة التي أجريت في يناير كانون الثاني من العام ٢٠٠٩.

المرجعية للسياسيين: أبعدوا الشارع عن الأزمة الحالية

□ بغداد / مهند جواد

نفت مصادر مقربة من المرجعية الدينية في النجف الاشرف صدور اي فتوى تؤيد او تنتقد رئيس الوزراء موجهة بابعاد الشارع عن الازمة الحالية، فيما اكد "المجلس الأعلى الإسلامي" ان الانباء التي تحدثت عن توصله الى اتفاق مع التيار الصدري بشأن الاطاحة بالمالكي مقابل تسمية النائب عن المجلس بيان جبر رئيسا للحكومة غير صحيحة.

وقالت مصادر مقربة من المرجع الديني اية الله العظمى السيد علي السيستاني في اتصال خاص مع "المدى" ان "السيد السيستاني لم يصدر اي فتوى تؤيد عمل رئيس الوزراء او توجيه اي رسالة للقادة السياسيين من الشيعة للوقوف مع المالكي وعدم الاطاحة به". وتابعت المصادر ان "المرجعية لم تصدر ايضا اية فتوى تنتقد الحكومة، وانها لم تستقبل اي جهة سياسية".

ولفتت الى ان "مراجع النجف كلهم متفقون على ضرورة حل المشاكل السياسية بالطرق السلمية والحوار وعدم دعم اية جهة او طائفة على حساب الاخرى".

واضاف ان "المرجعية تحث السياسيين على ضرورة ابعاد الشارع العراقي عن ازمتهم الحالية والالتفات الى معاناة المواطنين وتقديم الخدمات لهم".

ومن جهتها، نفت "كتلة المواطن" التابعة للمجلس الاعلى الاسلامي الانباء التي تحدثت عن توصلها الى اتفاق مع التيار الصدري بتقديم النائب بيان جبر مرشحا بديلا لرئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال عضو الكتلة عبد الحسين عبطان لـ"المدى" ان هذه الانباء غير صحيحة"، وتابع "ان رئيس المجلس الاعلى السيد عمار الحكيم وزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر لم يبحثا خلال اجتماعهما الاخير في النجف موضوع سحب الثقة من رئيس الوزراء".

وكانت وسائل اعلام نقلت عن مصادر مقربة من التيار الصدري ان الصدر طلب من الحكيم ان يقف معه في مشروع سحب الثقة مقابل تأييد التيار الصدري للنائب بيان جبر كمرشح يقدمه المجلس الاعلى"، وقالت هذه المصادر ان "الحكيم لم يعط جوابا بالرفض او القبول بهذا المقترح لكنه اكد للصدر ان الوقت غير مناسب لسحب الثقة" حسب تلك المصادر.

لكن عبطان اكد ان "الحكيم والصدر لم يتطرقا ابدا الى تقديم بيان جبر كمرشح عن كتلة المواطن بديلا عن المالكي".

وبشان امكانية اعلان تحالف جديد يجمع التيار الصدري والمجلس الاعلى، قال عبطان ان "هذا الحديث سابق لأوانه ولا يمكن الجزم به الان".

وكانت المصادر المقربة من التيار الصدر قد اشارت الى ان "الصدر قدم عرضا للحكيم بأن يتحد التياران في تحالف جديد خلال الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات".

تظاهرات.. (أرشيف)

السعد تؤكد أهمية إبعاد مشروع ميناء الفاو الكبير عن التجاذبات السياسية

□ بغداد/المدى

اكدت النائب عن كتلة الفضيلة سوزان السعد على اهمية ابعاد مشروع ميناء الفاو الكبير عن اية تجاذبات سياسية،

وقالت السعد في بيان لها تلقت "المدى" نسخة منه ان" المشروع يهم العراق بشكل عام وليس مقتصرا على فئة او محافظة معينة لانه سيفتح افاقا جديدة للاقتصاد العراقي اضافة الى الواردات الكبيرة وتشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة".

واوضحت ان" المشروع وما يمثله من اهمية اقتصادية كبيرة للعراق بحاجة الى تخصيصات مالية اكبر من الممنوحة ضمن موازنة العام الحالي والبالغة ٢٠٠ مليار دينار فحاجته من التخصيصات المالية ستكون اكبر خلال موازنة العام المقبل وعلى مجلس النواب ان يضع هذا الامر بحساباته خلال مناقشته المقبلة لموازنة العام المقبل".

وبشان المشروع ومشاركة الشركات العالمية في تنفيذه اكدت السعد "اننا لمسنا يوم امس من خلال اجتماع وزارة النقل للشركات المشاركة في تنفيذ مشروع انشاء ميناء الفاو والخاصة بكاسر الامواج وبحضور عدد من النواب ومحافظ البصرة واعضاء مجلس محافظة البصرة جدية الوزارة والوزير بصورة خاصة بانشاء المشروع لما له من اهمية اقتصادية كبيرة للبلاد".

وبينت ان" اجتماع الامس كان عبارة عن عرض للتندر وشرح مفصل عنه لبيان الاوجه الفنية والاجابة على استفسار الشركات من اجل عرضها على اللجنة المختصة بتصميم هذا المشروع وموقع الميناء".

ولفتت السعد ان" الشركات التي اشترت "التنادر" بلغت ٧٦ شركة وستفتح هذه العطاءات في ١٥ من شهر تموز المقبل في البصرة من اجل بيان الشركة المنفذة وستكون هناك شفافية في عرض الامر على وسائل الاعلام والحضور من اعضاء مجلسي النواب والمحافظة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون